

## الصفات مبناها ومعناها

الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي

من النقاد مَن إذا عدَّ إلى التخطئة والتصويب ، فيسا يمكن أن يردَّ إلى قياس ، احتج له بشأن ورد في قول معتسّد ، كآية أو حديث أو نصٍّ في معجم أو مشكل أو شعر ، ولم يعرض فيه لضابط يمكن التسج على منواله ، أو قاعدة تميّز مقيسه من شاذّه .

من ذلك ما يُخطئ به الكتاب في صوغ الصفة المشبهة ، وتحقيق ما يتراد بها من معنى ، والتّمييز بينها وبين اسم الفاعل من حيث الدلالة والمبنى . فلا يُعني في ذلك أن يُشار إلى موضع الخطأ فيكشف عنه ، ثم يُشبهه على الصواب فيذكر شاهده ، بل لا بدّ فيه من حدّ دلالاته وبيان قياسه وإيضاح وجهه ومنهاجه ليكون معياراً لما يرد عليه ومن أمثاله . فقد عرّف علماء الصرف الصفة المشبهة فقالوا : هي اللفظ المصوغ من اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف ، على وجه الثبوت لا الحدوث . وعرّفوا اسم الفاعل فذكروا أنه اللفظ المصوغ من الفعل المعلوم للدلالة على معنى وقع من الموصوف أو قام به ، على جهة الحدوث لا الثبوت .

ويتبيّن من ذلك أن ليس المهم في هذا الباب ضبط الصيغة في الصفة المشبهة ، ساعاً أو قياساً ، أو حدّ البناء في اسم الفاعل طسرداً أو شدوذاً ، وذكر الناضم في كل ذلك . وأنسا الغرض إلى هذا ، التماس الفارق بين دلالة الصفة المشبهة واسم الفاعل ، وما يَنسَم عليه صيغة كل منهما . ثم تعرّف الصلة بين هذه الصيغة ولزوم الفعل

وتعدّيه ، ذلك طلباً لاستعمال اللفظ منها فيما أريد له من الدلالة على وجه التعمين ، ولنعمد الى شرح ما أثبتته الأئمة في ذلك ، ونأتِ بأمثلة تُبين عن القصد الذي نحونا اليه .

تتمييز الصفة المشبهة بأمور ثلاثة مهمة . الأول أنها صيغة تدل على الثبوت . قال الرضي في شرح الكافية حول تعريف اسم الفاعل ( ١٩٨ / ٢ ) : ( وقوله معنى الحدوث يُخرج الصفة المشبهة لأن وصفها على الاطلاق لا على الحدوث ولا الاستمرار . وإن قصد بها الحدوث رُدت الى صيغة اسم الفاعل ) . وقد أورد الرضي ( الإطلاق ) مورد ( الثبوت ) لأن الثبوت ليس مقيداً بزمن دون آخر ، فوُسم بالإطلاق خلافاً للحدوث فإنه مقيد بزمن ، وسيأتي شرح ذلك فيما بعد .

الثاني : أنها صيغة تُشتق من فعل لازم . قال ابن الحاجب في الكافية ( ٢١٥ / ٣ ) : ( الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ) . فإن قصد اشتقاقها من فعل متعدٍ وجب البحث عن لازم تردّ إليه . قال صاحب الكليات ( ٩٣ / ٣ ) : ( الصفة المشبهة تجيء أبداً من اللازم فإذا أريد اشتقاقها من المتعدّي يُجعل لازماً بمنزلة فعل الغريزة ، وذلك بالنقل الى فَعَلٍ بالضم ثم تُشتق منه ، كما في رحيم وفقير ورفيع ) (١) .

الثالث : أنه يسكن العدول بها عن أصلها في الثبوت ليُدل بها على الحدوث جارية مجرى الفعل . وذلك بتحويل صيغتها الى اسم الفاعل . قال الزمخشري في المفصل ( ٨٢ / ٦ ) : ( وهي ، أي الصفة المشبهة ، تدلّ على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل حاسن

( ١ ) وجاء في تقريري الانبأبي والرفاعي تعليقا على قول الصبان أي من مصدر لازم اصالة او عروضاً - قوله عروضاً لا يناسب كلام الجمهور . . . اذ المعتبر عندهم اللازم اصالة ( حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الأشموني على الفية ابن مالك - ٣ / ١٢٨ ) .

الآن أو غداً ، وكرام ومائل \* ومنه قوله تعالى : وضائق به صدرك ) \*  
 قال ابن يعيش في شرحه ( ٦ / ٨٣ ) : ( فإن قصد الحدوث في الحال  
 أو ثاني الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع السدال على  
 الحال أو الاستقبال \* وذلك قولك هذا حاسن غداً أي سيحسن  
 وكرام الساعة ، ومنه قوله تعالى : فلعلتك تارك بعض ما  
 يوحى إليك وضائق به صدرك - هود / ١٢ - أي بلغ ما  
 أنزل إليك بصدور فيح من غير التفات إلى استكبارهم واستهزائهم \*  
 وعدل عن ضيَّق إلى ضائق ليدل على أنه ضيق عارض في الحال  
 غير ثابت \* \* ) \* ومعنى ذلك أنه إذا جاءت الصفة من حسن  
 وكرم وضائق على حسن وكرم وضائق ، فلا يعدل عنها إذا  
 أريد بها الثبوت ، كما هو شأنها في الأصل ، فإن خرج بها عن  
 الأصل وعني بها الحدوث كما تعني أفعالها في الحال أو الاستقبال .  
 قيل حاسن وكرام وضائق \* وذلك سبيل كل صفة مشبهة قياسية  
 كانت أم سماعية \* .

هذا عن دلالة الصفة المشبهة وشرط اشتقاقها \* أما عن معناها  
 فإنها تصاغ ، كما سر ، من اللازم ولا تصاغ من المتعدي \* وهي  
 تأتي من ( فعِلَ ) على صيغة ( فعِلِ ) كفَرِحَ للأدواء الباطنة  
 والأعراض وعلى ( أفعل ) كأحمر وأعور إذا كانت للألوان  
 والعاهات ، وعلى ( فعلاذ ) كشيخان وريتان إذا كانت للامتلاء  
 وضده \* كما تأتي من ( فععل ) على ( فععلِ ) كضخم ، وعلى  
 ( فعيلِ ) كجميل وكريم ، هذا هو الغالب \* ( وفعل الصفة المشبهة  
 هذا ، غير فعيل الذي هو بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح ،  
 فهذا على معنى الحدوث كاسم المفعول وهو من متعد \* وذلك  
 على معنى الثبوت صفة مشبهة ، ومن فعل لازم \* وهو غير فعيل  
 الذي المبالغة لأز هذا لإيقاع الحدث من متعد على جهة التكثير

بمعنى الفاعل كعليم . وكرحيم عند من رأى أنه للمبالغة كما ذكره ابن يعيش في شرحه ( ٦ / ٧٠ ) وأبو البقاء نفسه في كلياته ( ٣ / ٣٧١ ) ، وكندير معدولا به عن منذر وأليم عن مؤلم . وهو غير فعيل الذي بمعنى المفاعل كالجليس والأكيل للمجالس والمؤاكل ؛ فهما ليسا صفة مشبهة ، وليسا للمبالغة فإنهما لا يعلمان باتفاق ) .  
وأما اسم الفاعل فيتميز بأمرين : الأول أنه صيغة تدل على الحدوث . والثاني أنه يصاغ من المتعدي والسلازم . وأما مبناه فإنه على ( فاعل ) من الثلاثي ؛ وعلى زنة مضارعه بإبدال أوله سيباً مضسومة وكسرها قبل آخره ؛ في غير الثلاثي . وهو يقصاغ من ( فعَل ) متعدياً ولازماً كضارب وقاعد ، ومن ( فعِل ) متعدياً كضارب ؛ هذا هو الغالب عند الأكثرين .  
وقد يظل اسم الفاعل ( اسم فاعل ) ولو دل على الثبوت مراعاة للأصل وذلك :

أولاً ، حين يؤتى به من ( فعِل ) اللازم ؛ على غير قياس .  
نحو سالمٍ من سلمٍ سلامة ؛ وتاعس من تعس . وتألفه من تكه .  
وتألف من تلف ؛ وخاطيء من خطيء ، وهكذا .  
وثانياً حين يُصاغ من ( فعِل ) اللازم الذي يخرج على سورة المتعدي بحذف الجار . فقيل ( سخطه ) بمعنى سخط منه فهو ساخط .

وثالثاً : حين يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل بالغ وامرأة بالغ ؛ ورجل خادم وامرأة خادم . والتحقق أن ما جاء على ( فاعل ) واستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ ليس صفة مشبهة ولا اسم فاعل ؛ وإنما هو صفة ثابتة على ( النَسَب ) ؛ وسيأتي تفصيل ذلك في الكلام على ( عشيق ) وصفته . وقد يدل اسم الفاعل ؛ على ما يشبه الثبوت ، فيقرب من الصفة المشبهة ؛ بأن يفيد ( الاستمرار المتجدد )

إذا نَصَبَ المفعولُ به ، أو أضيفَ إليه ، كقولك ( زيدٌ مكرمٌ ضيفه ) أو ( زيدٌ مكرمٌ ضيفه ) أو ( مكرم الضيفان ) كما أوضحه اليازجي في ( نثر القسري ) . وقد يعد صفة مشبهة فيبدل على الثبوت بقرينة إذا أضيف إلى مرفوعه ، كقولك ( خالد معتدل القامة ، مستدير الوجه ، شامخ الأنف ، طاهر القلب ) .

ذكرنا ما ذكرناه لنخلص منه إلى بحث ما ثار حوله خلاف الناقدِين في بعض الصفات وحدِّ مبانيها وتصوُّر دلالاتها \*\*\*

### ( ١ )

فقد جاء ( آسِفَ ) لازماً على ( فَعِلَ ) ك ( تَعِبَ ) . وما كان على هذه الزنة من اللازم أتت منه الصفة المشبهة على ( فَعِلَ ) ؛ وذلك في الأدواء والعيوب الباطنة وما دلَّ على هيجان وخفة غالباً ، وعلى ( فعيل وفعالان وفعول ) قليلاً . وقد جاء في المعجم ( آسِفَ وأسيف وأسفان وأسوف ) على ( فَعِلَ وفعيل وفعالان وفعول ) . ولكن هل جاء منه ( آسِفَ ) على فاعل ، وما دلالاته ؟

قال الأستاذ محمد العدناني في معجمه ( الأخطاء الشائعة ) :  
( ولكن ذِكْرُ آسِفٍ مرتين في القرآن الكريم ، وإهمال الأساس والمصباح والمحيط والصحاح ذكر آسِفٍ لا يعني أنه لا يوجد في العربية ) . وقصد الأستاذ العدناني بساً ورد من ( آسِفٍ ) في القرآن الكريم ، قوله تعالى ( ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً - الأعراف / ١٥٠ ) و ( فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً منه / ٨٦ ) .

أقول الأصل أن يصاغ ( فاعل ) من فَعِلَ المتعدِّي لا اللازم . ففَعِلَ اللازم تأتي الصفة منه على فَعِلَ لا فاعل . لكنه سمع فاعل من آسِفَ فقيل آسِفَ . وقد أثبتته اللسان والتاج ، وحكاه

عنه صاحب المتن وصاحب الإفصاح في فقه اللغة . قال ابن منظور ( فهو أسيف وأسنان وأسف وأسوف وأسيف ) . فسأ وجهه وتخرجه أ

أقول إما أن يتحلل ( أسف ) من أسيف على الشذوذ فيكون كسالم من سليم . وكلاهما على الثبوت . ومن هذا القبيل نادم من ندم . وهو بعناه . فقي المخصص لابن سيده ( ١٣٧ : ١٣ ) : ( ندمت على الشيء ندماً وندامة وتندمت : أسفت . ورجل نادم نادم وندمان ندمان وندام ندام وندام ندام . ونداهى ندهاهى ) . وفي اللسان ( وقلنا يفرد الندم من الندم . ورجل ندم ندم ) .

وقال البحتري :

أقصى رخائناً أن يعرض حسوداً

من العيظ منه كفاء غضبان أسف

فأسف هنا وقد قرن بغضبان . صفة مشبهة على الثبوت . وإذا أن يتحلل ( أسيف ) على ( حاسن ) فيما أورده الرمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والرسي : وفصله ابن عصفور والسخاوي كما أثبتته الفيومي في المتباح . وذلك حين تحول الصفة المشبهة عن أصلها الدان على الثبوت إلى وصف حادث فيكون ( أسف ) للحدوث معدولاً به عن ( أسيف ) للثبوت . وعليه قول الشاعر :

فيا عجباً من أسيفٍ لا يرى سوى

ومما هم للقتيل فليساً بآسف

وقد جاء في ( ضوق الحمامة ) واستدل به الاستاذ العبداني

على تعدي ( أَسِفَ ) باللام . وعندني أن ( آسَفَا ) ها هنا للحدوث دون الثبوت ، وكان مراد الشاعر لو شررت البيت ( فيا عجايب من يأسف لأمري حين يسوت ولا يأسف للمتسول حين يقضي ظمأ ) .

هذا ولا مجال لجدل ( آسِفِرِ ) على ( ساخط ) لأن هذا من ( سخطه ) الذي بمعنى سخط منه . وليس ثمة ( أسِفَنَه ) البتة .

## ( ٢ )

أما ( آنِفَ ) وصنفته فقد قال الشيخ إبراهيم اليازجي : ( ويقولون يأنف الكريم هذا الأمر القبيح . . والصواب يأنف منه . . لأنه يقال : آنِفَ يأنف آنفاً وأنفة من العار : ترفع وتنزه عنه . وأنف الشيء كرهه . . ) ، وقال ( ويقولون هذا أمر يستنكفه كل أبي النفس . والصواب أن يشعدي بمن فيقال : يستنكف منه . ويرتكبون الخطأ نفسه في الفعل أنف فيقولون : أنف مجاراتهم في هذا الأمر . والصواب أنف من مجاراتهم ) . فأنت ترى أن اليازجي أنكر ( أنفه ) بمعنى ( ترفع عنه ) وأقره بمعنى ( كرهه ) . وعندني أن ليس ما يمنع من قولك ( أنف مجاراتهم ) على حد اليازجي نفسه لأنه قد يعني كره هذه المجازاة . وعند الأستاذ أسعد خليل داغر إلى حظر تعدية الفعل بنفسه وقضى باستعماله لازماً في كل سياق . وعرض الدكتور مصطفى جواد في كتابه ( المباحث اللغوية في العراق ) لما نحن فيه . فحاول أن يلتبس لتعدية الأفعال ولزومها ضوابط لا تنكسر : فقال ، ومنها ( جواز تعدي - فَعَلٌ يَفْعَلُ - لغير العيوب والعاهسات الظاهرة - بنفسه وبحرف الجر . مثل آمِنٌ منه وأمنه ، وخافٌ منه وخافه ، وخشي منه وخشيه ، وأنفٌ منه وأنفه . . . ولذلك لم يكن من

• راب تخطفة الشيخ ابراهيم اليازجي حين قال : هذا أسر  
 يأتيه الكريم ) • ويتبين من كلامه أنه أجاز تعدية - أنف -  
 • ، دون البحث في معناه ؛ بل أساغ في كل ما كان على -  
 فعل يفعل - أن يكون متعديا ولازما . إذا جاء لغير العيوب  
 والعاهات الظاهرة • وقد أشرنا الى مباينة هذا القول لحقيقة الأمر  
 في فصل عقدناه في مجلة التراث العربي ( لشهر أيار ١٩٨٠ ) •  
 فلما : ( أقول ان ما ذهب اليه الأستاذ جواد لا يطرده ولا يغلب فإذا  
 طرحت العيوب والعاهات الظاهرة من معاني الباب الرابع - باب  
 - على يفعل - فقد بقي منه ما كان للأعراض الباطنة من الألسم  
 والهيج والخفة وسواها • وهي تشمل ما دل على فرح أو حزن  
 وما يجري مجراها ؛ نحو وجب وكد وشكس وخزي وغضب  
 وحش وقلق وحار وأثر • • ولكنها لازمة لا تعدى بنفسها •  
 فوضح بهذا أن لا محل لها هنا لقياس في جواز تعدى فعل يفعل •  
 ولو كان لغير العيوب والعاهات الظاهرة • • • ) • فيما الراي بعد  
 هذا في تعدى - أنف - ولزومه ؛ وما معناه فيهما ؟

أقول قد تشعبت آراء العلماء في ذلك وتباينت مذاهبهم على

وجوه :

الأول : أن الفعل لازم ومعناه الاستكاف والتزه أو الغضب  
 والحسية • وقد قال بهذا الصديقي في التناظر وابن القوطية في  
 أفعاله وابن فارس في مقاييسه والجوهري في صحاحه والراغب في  
 مفرداته والزمخشري في أسننه • فيما الذي حمل هؤلاء على الاجتزاء  
 بلزوم الفعل وانفسال تعديه وقد نصح عليه ؟

أقول قد دل على ذلك الزمخشري ولم يلتفت الى قوله • فقد



جاء في الأساس : ( وَأَنْفٍ مِنْ كِذَاءٍ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : الْأَنْفُ فِي الْأَنْفِ ، وَالْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنْفِ ) ، فما صلة ( أنف منه ) بقولك ( أنف ) في الصفة و ( أنف ) في المصدر ؟

نص الأئمة أن الصفة من ( فَعَلٍ ) اللازم تأتي على ( فَعَلٍ ) إذا دل معناه على داء أو عيب باض أو هيجان أو خفة \* كما قالوا أن الصفة إذا كانت على ( فَعَلٍ ) دلت على أن فعلها لازم غير متعدد \* وإلى هذا أشار الرمخشري حين قال ( وَأَنْفٍ مِنْ كِذَاءٍ أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا الْأَنْفُ فِي الْأَنْفِ ، وَالْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَنْفِ ) \* وتفسير قوله : تقول ( أنف منه ) على الزوم ، ولا تقول ( أنفه ) على عادي . ألا ترى أن الصفة منه على ( أنفٍ ) والمصدر على ( أنف ) \* فهذا يوجب أن تكون الصفة قد انتقت من لازم \*

وفد فصل النحاة فقالوا : انه كلما أمكن أن تصوغ (فاعلا) من ( فَعَلٍ ) ، فالتعل ( متعددٍ ) أو في حكمه وان كان لازماً ، هذا هو الغالب \* فإذا مسح أنف فإنه من أنف منه ، أو ثبت أنف بالمد على فاعل فإنه من أنفه \* وإذا جمعوا بين أنفٍ وأنفٍ فقد ثبت أنف منه وأنفه \* وحكى ابن سيده في المخصص قول أبي علي ( ١٤٠ ، ١٤١ ) : ( اعلم أن فعل إذا كان اسم الفاعل منه على فاعل فهو مجرى مجرى ما يتعدى وان كان لا يتعدى ) \*

وليس هذا وحسب فقد ذهب النحاة أن المصدر الغالب من فَعَلٍ يفعل إذا كان لازماً هو ( فَعَلٌ ) بالتحريك \* فقولك في المصدر ( أنف ) دليل على لزوم فعله \* قال ابن يعيش في كلامه على مصادر الناجي ( ٦ / ٤٥ ) : ( ومنها فَعَسَلٌ قَالُوا عَسِلَ عَسَاكِرٌ \* وقال سيبويه أمروه مجرى الفرع لأن بناء فعلهما واحد

فُشِّبَ به ، وذلك أنه الباب في فَعَلٍ الذي لا يتعدى إذا كان فاعله يأتي على فَعَلٍ \*\*\* شبهوا ما يتعدى بما لا يتعدى \*\* ) \*  
 فقد لاحظ سيوبه أنه ليس ينبغي لـ ( عَسَلٍ ) ، وهو متعد ، أن يأتي مصدره على ( عَسَلٍ ) في الأصل فقال انه شُبِّهَ بِفَعَلٍ اللازم . وقد أخذ بهذا الرازي في مقدمة مختار الصحاح فأقر غلبة ، ( فَعَلٍ ) بالتحريك على مصدر اللازم من فَعَلٍ \* وذكره السيوطي في هجعه ( ٢ / ١٦٧ ) ، وجري عليه ابن مالك \* ومن ثم وضع كلام الزمخشري في ان قولك ( أُنِفٌ ) في الصفة ، و ( أُنِفٌ ) بالتحريك في المصدر ، شاهد بلزوم الفعل \* .

وقد جاء في الاشتقاق لابن دريد : ( الأُنِفُ من الأُنِفِ ) بالتحريك فاقترن فيه فَعَلٍ الصفة بفَعَلٍ المصدر أيضاً . ودلا على لزوم الفعل \* .

وذهب الزمخشري هذا المذهب في كتابه الفائق أيضا فأكد الصفة على ( أُنِفٍ ) وأبأها على ( أُنِفٍ ) بالمد كفاعل \* فقال حول الحديث ( المؤمنون هَسِينُونَ لِيَسْنُونَ كالجبل الأُنِفِ ان قيد انقاده وان أُنِفٌ على صخرة استناخ ) : ( أُنِفٌ البعير إذا اشتكى عقر الخشاش أُنِفُهُ فهو أُنِفٌ ، وقيل هو الذلول الذي يأتي من الزجر فيعطي ما عنده ويسلس لقائده ) وأردف (وقال أبو سعيد الضرير : رواه أبو عبيد كالجبل الأُنِفِ بوزن فاعل وهو الذي عقره الخشاش ، والصحيح الأُنِفِ على فَعَلٍ كالتفسير والنهسر ) \* .

وقد يكون فريق ممن اكتفى بلزوم الفعل قد آثر ذكر الأصل ، وهو ( أُنِفٌ منه ) واجتزأ به فلم يتجاوز به الى ( أُنِفُهُ ) لأن هذا فرع عليه وذو دلالة اخرى ، كما يتبين بعد حين \* .

الوجه الثاني : أن الفعل لازم ومتعدد . فإذا كان الأول كان معناه التزهد عن الأمور والاستنكاف أو الغضب والحية ، أو كان الثاني تضمن الفعل معنى الكراهية والاجتواء . فقد جاء في اللسان ( ورجل حسي الأثف إذا كان أنفياً ، يأنف أن يضام ، وأنيف من الشيء حسي ) . وهو المعنى الذي اجتزأ به من قال بلزوم الفعل كالزمخشري ومن سبقه . وجاء في اللسان قوله ( وأنيف الطعام وغيره أنفياً كرهه ) ، وقوله ( وأنيفت فرسي... هذا البلد اجتوته وكرهته ) . فأنسى به على التعدي ومعنى الكراهية . وأكد ذلك فقال ( وقد أنف البعير الكلاً إذا أجمه ) . وأجمه كرهه ، قال الجوهري ( أجمت الطعام بالكسر إذا كرهته ) . أقول هذا ما حصل اليازجي أن يفرق بين معنى الفعل لازماً ومعناه متعدداً فيجعل كلاً على معنى .

وقد يسبق الى خاطر قول قائل ، وهل ثمة فارق بين الدلتان فيعني التزهد عن الأمر والاستنكاف منه شيئاً غير الكراهية يقينا ؟ أقول تختلف الدلتان فيما تعنيان وتقصدان اليه ، فإذا قلت تزهدت عن الأمر وحسيت منه فقد عنيت أنك ابتعدت عنه ترفهاً وتكرماً . ولا يعني هذا بالضرورة أنك كرهته . فأنت قد تعاف البلد ولا تترفع عنه . ويتسع الأئمة حيناً فيترخصون ويأتون بما يجاور المعنى أو يناظره . فالإبساء عند الجوهري وابن الأثير والقيومي هو الامتناع أو أشده ، وهو عند آخرين غير هذا . قال ابن القوطية : ( أبيت الشيء إبساء كرهته ) . وانت قد تكره الشيء فتأبأه ، لكن الإبساء غير الكره . فإذا أبيت الضيم فإنك لا تكرهه بحسب فالناس كلهم يكرهونه ولا يرتضونه ، ما صح فيه خيار ، لكك إذا كنت أيئاً امتنعت عن احتمال أشد

الامتناع فتصوت عن المذلة ولم تصبر على هوان أو تقم على صغار ، والفارق بين جلي .

والذي عندي بعد الذي قدمناه أن الاصل في ( أنف ) هو اللزوم على معنى التمتع والتتزه والاعتزاز والحمية ، والصفة منه ( أنف ) على الثبوت . والعرب قد سيرت الأنفة والإباء والاعتزاز والحمية الى أرومة وجعلت منها صفات ثابتة لا عارضة فكانت ان اسم بها غريزة وديناً ، ومرتبة هي موضع مناخرة ومنافرة . فانظر الى قول الشنمري شارح أبيات الكتاب ( ١ / ٥٩ ) :  
 ر وصف قوماً بالعزة والكرم فيقول هم شم الأنوف أعززة ، فجعل الشم كناية عن العزة والأنفة ، كما يقال للعزير شامخ الأتف ، وللذليل خاشع الأتف ) . ويشد هذا ويؤيده قول ابن فارس في المقاييس : ( وأما قولهم انف من كذا فهو من الأتف ، وهو قولهم للمتكبر ررم أنفه بذكر الأتف دون سائر الجسد ، لأنه يقال شخ بأنفه ، يريد رفع رأسه كبراً ) . ونحو من إذا ما حكاه ابن سيده عن ابن جني في المخصص ( ١٣ / ١٢٥ ) :  
 أنضب مشتق من غَضَبَة الرأس وهي جلده ، أي صار حسي قلبه الى جلدة رأسه ، كما قيل أنف إذا حسي أنفه غضباً ) . وما قاله من ذلك المرزوقي في شرح الحساسة ( ١ / ٣٣٩ ) : ( ونسب الأنفة الى الأتف كما ينسب الحمية اليه . يقال هو أحسى أنفاً من فلان ، وآتف أنفاً منه ، وحسى فلان أنفه من كذا أي أنف منه ولم يرض به ، وحسن في الكناية عن الإباء والتصون عن الدناءة والمذلة ) . وما سبق أن حكيناه عن الرمخشري في أساسه .

الوجه الثالث : أن يكون ( أنفه ) كأثف منه على معنى

التمنع والإباء دون معنى الكره . فتأتي الصفة منه على آف كساخط من سخطه بمعنى سخط منه . قال المرزوقي في شرح الحناسة ( ١٠٣٦ ) : ( ... عالماً أن مثله لا يرضى به عزيز . ولا يلتزمه آف ... ) . أفلا ترى أن ( الآف ) في ذلك بمعنى الأبيّ العزيز صفة ثابتة . وقد يحل ( آف ) هاهنا أيضاً على أنه صفة من ( آف منه ) على غير قياس كآسف من أسف وندم من ندم . وجاء عابد من عبّد إذا غضب أشار إليه ابن القوطية وسأحب المخلص والنهاية والمصباح . لكن ما سُمع من استعمال الفعل متعدياً بمعنى اللازم يدعو إلى حمله على ( سخطه وسخط منه ) . فانظر إلى قول يزيد بن الحكم الثقفي :

تبسو يدها إذا ما قلّ ناصره

ويأف الضيم أن أئرى له عدد

وقول لسان الدين الخطيب :

قالوا لخدمته دعاك محبّد

فأفتها وزهدت في التنويه

وقول وهب بن الحارث :

لا تحسبني كأقوام عبثت بهم

لن يأسوا الذلّ حتى يأتف الحشر

إلى غير ذلك مما استظهر به الأستاذ جواد لتعدية الفعل ،

فإن ( آف ) فيها على التعدّي لفظاً لا معنى . فهو على معنى

( الإِباء ) الذي ثبت للفعل اللازم ، وليس على معنى ( الكراهية )  
الذي ثبت للفعل المتعدي حقاً .

فقد جاء فيها ( يأنف الضيم ) و ( أنفها ) و « لن يأنفوا  
الذل » على حذف الجار بتقدير ( يأنف من الضيم ، وأنفت منها ،  
ولن يأنفوا من الذل ) . ولو كان التأويل فيها على ( أنه ) المتعدي  
حقاً بمعنى ( كرهه ) لشاء القصد ، والأفأى فخر بل أي عزة  
في أن تكره الضيم وتعانق الذل والناس تجتسبوننا بالفطرة  
والطبيعة !

بقي ثمة سؤال آخر ، ألم يأت في نصوص الأئمة من ( أنف منه )  
ما هو بمعنى ( كرهه ) . فإذا خصصنا هذه الدلالة بالمتعدي  
الحقيقي فعلام تحمل هذه النصوص ؟ أقول قد تقدم من ذلك قول  
أبي زيد في اللسان ( وأنفت من قولك أشد الأنف أي كرهت ما  
قلت لي ) . ولكن أليس التحقيق فيه أن يفسر بـ ( غضب ) فيقال  
( أنفت من قولك أشد الأنف أي غضبت ) فيكون على وفق ما  
ذكر من معاني ( أنف منه ) ؟

ومثل هذا ما جاء في اللسان أيضاً ( فحسي من ذلك أنفاً ،  
وأنف من الشيء يأنفه أنفاً إذا كرهه وشرفت عنه نفسه ، وأراد  
به ها هنا أخذته الحمية من الغيرة والغضب ) أفلمست ترى أنه قرن  
أنف منه بأنفه وحسي منه بكرهه وهما مختلفان فاستدرك وأكد أن  
حسي منه بمعنى أخذته الحمية في الغيرة والغضب فشرفت عنه  
عنه ؟ وأقرب ما يحمل عليه تفسير الأئمة ها هنا : أنه تسبح وتجوّز ،  
لأن الإِباء والحمية غير الكره ، ووصفك بالإِباء والعزة ثابت ووصفك  
بالكره عارض ، ولكن قد يتسبب أحدهما عن الآخر فيكون تالياً  
له جارياً في أثره ، ومن هنا تجاور المعنيين .

وخلامة القول في ( أنف ) أنه على معنى ( استنكف ونصون  
أو حبي وغضب ) ما دام لازماً ، وهذا هو أصله ، فإذا اتفق  
منه ما هو متعدد على هذا المعنى فهو على حذف الجار والتعدية  
اللفظية ، أما إذا أتى وقد أشرب معنى ( كره ) على سبيل  
التضمين ، فهو متعدد البتة .

## ( ٣ )

وقالوا ( فَرَّقَ منه وفَرَّعَ منه ) كما قالوا بسعناء (فرقه وفرعه)،  
وأولوا ذلك بحذف الجار ، ففي شرح الشافية للرعي ( ١ / ١٣ )  
( وأما قولهم فرقتهم وفرعته فقال سيوبه هو على حذف الجار ،  
والأصل فرقت منه وفرعت منه ) . وقد جعلوا الصفة منهما ( الفَرِّقَ  
وَالفَرَّعَ ) ولم يقولوا ( الفارق والفازع ) . ذلك أنهم اعتدوا (فرق  
منه وفرع منه ) . ولم يعتدوا ( فرقه وفرعه ) إذ جاءا نادرين وانكرهما  
كثيرون . قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ( وتقول فرعت منك  
وفرقت منك ولا يقال فرقتك ولا فرعتك ، ويقال خشيتك وهبتك  
وخفتك ) . قال الجوهري في صحاحه ( وقد فَرَّقَ بالكسر تقول  
فرقت منك ولا تقل فرقتك ) وقال ( وفرعت منك ولا تقل  
فرعتك ) .

على أنه جاء ( فرعه ) بمعنى ( أغائنه ) ، وقد اعتد ابن بري  
أصله ( فرع له ) ثم حذف الجار ، كما جاء في اللسان ، والصفة  
منه ( فَرَّعَ ) على الأصل الذي هو ( فَرَّعَ له ) ، و ( فَاذَع ) على  
( فرعه ) الذي تفرع عليه ، وكلاهما صفة ثابتة . أما ( فَاذَع ) من  
( فرعه ) بمعنى ( أفزعه ) ، فإنه اسم فاعل على الحدوث .

كذلك ( جزع منه ) فقد جاء لازماً واتفق منه ( جزعه )

بسعناه أيضا • قال ابن جني : انه على حذف الجار . أي على معنى المزوم • ففي سر الصناعة ( ١ / ١٥٣ ) : ( فأما قولهم فرقتَه وفرقت منه ، وجزعتَه وجزعت منه . فأصلهما أن يتعديا بحرف الجر ، وإنما يحذف تخفيفا • يدل على ذلك أن فرقت وجزعت أفعال غير واصله بمنزلة بَطِرْت وأشِرت ••• ) •

وقد قالوا في الصفة ( جَزَعٌ ) من ( جَزَعٌ منه ) و"جَزَعٌ" من ( جَزَعَهُ ) ، على معنى الثبوت كجَزَعٍ • قال الأشعبي السطحي في ديوان الحماسة :

وما أنا من رزء وان حلَّ جازعٌ  
ولا بسرور بعد موتك فسارحٌ

فقال المرزوقي في شرحه ( ٨٥٩ ) : ( ولو قال بدل جازع وفارح جَزَعٌ وفَرَحٌ كان أفصح وأكثر ، لأن فَعَلَ إذا كان غير متعد قالأجود والأقيس في مصدره فَعَلَ ، وفي اسم الفاعل • فَعَلَ • وإذا كان متعديا فبابه فاعل ) • وقول المرزوقي هذا ظاهر الاستقامة بلا ريب • لكن اتفياق ( جزعه ) قد اقتضى ( جازعا ) ولو جاء بمعنى جزع منه • فجزعه لازم في معناه متعد في لفظه • قال ابن سيده في المخصص ( ١٤ / ١٤٠ ) : ( قال أبو علي : اعلم أن فَعَلَ يَقَعَلُ إذا كان اسم الفاعل منه على فاعل فهو يجري مجرى ما يتعدى ، وان كان لا يتعدى ) • ومن ثم كان جازع من جزعه كجزع من جزع منه • ولو أن الجَزَع هو الشائع لشيوع جَزَعٌ منه • فانظر الى قول المرزوقي نفسه ( ٩١٨ ) : ( وفي ذلك بعض التسلي للجازعين له والمتوجعين لفنائه ) فقد استعمل ( الجازعين ) دون ( الجزعين ) ليقرنه ب المتوجعين • وهذا قوله ( ٩٠٤ ) : ( لأن ما تأتيه من الضجر والبكاء وتركه من النوم



والقرار فيعلُّ الجازعين وغاية الناقدين ) فإنه قد جعل الجازع الى الناقد أيضاً . فقد جاء في شرح أحد شواهد الحساسة ( ٩٦١ ) : ( بسكت دارهم من فقدهم فتهاكت : دموعي فأيء الجازعين ألوم ) .

هذا وفرح " كجزع " فقد جاء منه فارح كجازع . ولكن جاء جزعه بمعنى اللزوم كما تقدم فهل اتفق فرحه بمعنى فرح به ؟ في التهذيب الأزهري ( يقال ما يسرني به مفروح ومفرح ) وأردف ( المفروح هو المفروح به ) . فأصبح فرحه كفرح به . على أن هذا الذي أثبت الأزهري أنكروه الأسمعي فقال ( ولا تقل مفروح ) على ما جاء في اللسان والتاج . كما أنكروه ابن قتيبة على ما حكاه المخصص ( ١٣ / ١٣٣ ) . ومن شأن هذين الإمامين أن يشتدا فيما يرويان ويتحريرا الأجود والأفصح . لكن الأصل انه كلنا جاءت صفة على فاعل من فعل كان الفعل متعدياً أو كالمتعدى ، وهذا يعني أن ( فرح ) قد يتعدى ولكن باللفظ دون المعنى . هذا ولا يحصل قول الأزهري ( المفروح هو المفروح به ) . على ان اسم المفعول من اللزوم قد حذف بعده الجار ويرفع ضميره ، ذلك أن مجيء ( المفروح ) قد تعلق باتفاق ( الفارح ) فثبت أن الفعل أنزل منزلة المتعدى . وان لم يكن متعدياً .

( ٤ )

وجاء ( آمينته ) كامن منه فهو اذا على حذف الجار ، وقد اتفقا على دلالة . قال الصيوي في المصباح ( أمن زيد الأسد أمنا . وأمن منه ، كسلم منه وزناً ومعنى . والأصل أن يستعمل في سكون القاب ، يتعدى بنفسه وبالجر ) . ومن ذلك قولهم ( أمنت عليه الضلال ) و ( أمنت عليه من الضلال ) فأمنت الضلال

كأمنت من الضلال . قال الشاعر : ( آمِنًا على كل الرزايا من الجزع )  
 فقال المرزوقي في شرح الحماسة ( ٨٦٤ ) : ( يقال هو آمن على  
 كذا . وقد أمنت على مالي عند فلان من امتداد الأيدي إليه .  
 أي لا تمتد . كذلك أمنًا على كل الرزايا من الجزع أي لا تجزع ) .  
 فأنت تقول أمنت على مالي الهلاك كما تقول أمنت على مالي من  
 الهلاك : سواء . وأمنه في ذلك كأمن منه . وتقول في الصفة من  
 الألو ( أمن ) . ومن الثماني ( أمين ) . وهما صفتان على الثبوت .  
 فكأن أن تحل أحدهما محل الأخرى . كما فعل المرزوقي .

لكنه جاء ( أمنه ) بمعنى ( اتسنه ) فهو إذا على تعدد حقيقي .  
 فأنت تقول ( أمنت على كذا ) أي اتسنه . أي جعلته أو اتخذته  
 أميناً عليه . ففي المسان ( أمنت على كذا واتسنه بمعنى ) .  
 ومنه قوله تعالى : ( مالك لا تأمننا على يوسف - يوسف / ٦٤ )  
 وقوله تعالى ( هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه ) . فليس  
 ( أمنه ) هاهنا كـ ( أمن منه ) . وإنما هو متعد تعدي  
 ( اتسنه ) . والصفة منه ( آمن ) على فاعل . لكنه على الحدوث  
 لإيقاع الفعل .

هذا وفي التنزيل ( أمانوا مكر الله . فلا يامن مكر الله إلا  
 القوم الخاسرون - الأعراف : ٩٩ ) أفجاء فيه أمنه كأمن منه أم  
 كاتسنه ؟ أقول الواضح أن ( أمنه ) في الآية كأمن منه . فهو لذلك  
 على تعدد لفظي لا حقيقي . على أن صاحب الكلمات قد ذهب فيه  
 مذهبا آخر فقال ( وأما أمانوا مكر الله . فإنما هو يتضمن معنى  
 الفعل المتعدي ) . وفي قوله نضر . ففي الكشف للزمخشري ( ومكر  
 الله : استعارة لأخذ العبد من حيث لا يشعر والاستدراج . فعلى  
 العاقل أن يكون في خوفه من مكر الله كالمحارب الذي يخاف من

عدوه الكمين والبيات والغيلة ) • فالآية تعني - والله أعلم -  
أفوتقوا إلا يأتيهم مكر الله فيأخذهم من حيث لا يشعرون • • ومعنى  
( أمنه ) في الآية كيعنى ( أمن منه ) سواء بسواء ، وتعديته  
لفظة لا حقيقية • وليس فيه تضيق يعدل به عن أصل معناه  
ليشرب معنى فعل متعد (أخر • ولكن ما الذي حل صاحب الكلمات  
أن يتخرج ( أمنه ) في ( أقامتوا مكر الله ) على التفسير • أقول  
ان أبا البقاء قد اعتد ( أمين ) لازماً دوماً ، فقال ( والأمن في  
مقابلة الخوف مطلقاً • • ولا يتعدى إلا بسن ) فحمل ما جاء منه  
متعدياً على التفسير • على أنك قد رأيت أن كثيراً من باب ( فعمل  
يفعل ) قد جاء متعدية بمعنى لازمه ، فكان تعديه بالمفرد دون  
المعنى • ومنه ( أمنه ) إذا أصبح آمناً ، فقد تعدى لفظاً لأنه على  
حذف الجار كما رأيت . وهو كحزن إذا أصبح حزينا • أما  
( أمنه ) الذي معناه ( أتمنه ) فإنه على تعدد حقيقي كحزنه إذا  
جعله حزينا ، أو هو كآمنه المزيد إذا جعله آمناً • فمن أمثلة النحاة  
( فمن نحن تؤمنه بيتاً وهو آمن الصع ٢ / ٥٩ ) وقد  
عد جزم - تؤمنه - فيه من الضرورة • وآمن ما هنا من أمنه بمعنى  
أمن منه •

( ٥ )

وقالوا حرد إذا غضب فهو حرد • لكنهم قالوا حارد أيضاً  
قال الزمخشري في الأساس ( حرد عليه غضب وهو حرد عليه  
وحارد • وأمد حارد وأسود حوارد ) فما وجه مجيء ( حوارد )  
من حرد اللازم • والأصل أن تكون الصفة منه على حرد لا

قال ابن سيده في المخصص ( ١٣ / ١٩٤ ) : ( فأما حردويه

فقال حررداً حررداً ، ورجل حررد وحادرد ، أدخلته في باب العسل ، وقواهم حارد دال على ذلك ) • وقال في تفسير ذلك ( يعني أنهم جماعه بسزاة المتعدي كحيد حيداً ، والا فقد كان حكه حررداً حررداً ، لأنه غير متعد كفضب غضباً ، وقوله حارد دليل على ذلك ، يعني أنه لو كان على باب ما لا يتعدى لكان حررداً أو حيردان كضجر وغضبان ) •

وبيان ما سبق أن الأصل في ( حررد ) اللازم أن يأتي مصدره على ( الحررد ) بالتحريك كتعب ينعب تنعباً ، لكنه أتى بالتسكين وهو ما يغلب في ( فعيل ) المتعدي لذلك اعتد دخلاً في هذا الباب وجاءت منه الصفة على ( فاعل ) دليلاً على ذلك • قال ابن جني في المحتسب ( ١ / ٥٤ ) : ( وقالوا مريضاً مريضاً فهو مريض ، كما قالوا حررداً فهو حارد • والفعيل كالأصل في المصادر الثلاثية ، لا سيما المتعدي منها ، والمتعدي أكثر من غير المتعدي ، فلذلك ساع فيها الفاعل ) بسكون العين •

فالذي ورد بمعنى ( غضب ) هو ( حررد يحرك ) كنعب ينعب • أما مصدره فهو الحررد بالتسكين ، وهو ما اقتصر عليه سيوبه والاصمعي وابن دريد ، واستدلوا عليه بأبيات جاهلية كما حكاه صاحب التاج ، وهو مذهب ابن جني • لكن الجوهري قد حكى فيه التسكين والتحريك •

وأما الصفة ف ( حرد وحارد ) ، وقيل حردان حكاه ابن السكيت فيكون حردان من حرد كغضبان من غضب •

وقد جاء على نحو حررد حررداً فهو حارد ، حي حيداً فهو حاد • قال ابن سيده في المخصص ( ١٤ / ١٣٤ ) : ( ومثله

الجمرد والجزراد قولهم حيث الشمس تحسى حنسياً ، وهي حامية ) .  
 وقد عكاد عن سيوييه بلفظه كما جاء في الكتاب ( ٢ / ٢١٦ ) .  
 ونحو من هذا يئس يأساً فهو يئس . وسئم سئماً فهو سائم ، وزهد  
 زهداً فهو زاهد ، قال سيوييه ( ٣ / ٢١٨ ) : ( والأساء على فاعل  
 لأنها جعلت من ياب شربت وركبت ) .

والكن هل لـ ( حارد ) وجه يحمل عليه ، غير ما ذكر كان يأتي  
 من ( حرده ) الذي بمعنى حررد عليه كسخطه بمعنى سخط عليه  
 فهو سخط . أقول لم أر من نص على ذلك غير الراغب في مفرداته  
 إذ قال ( وحررد غضب وحرده كذا ) . فإذا ثبت هذا كان ( حرده )  
 تعدياً باللفظ لأنه أتى على معنى الزرع بتقدير حلف الجار .  
 والصفة منه حارد على الثبوت .

ولـ ( حارد ) وجه آخر هو أن يكون من ( حراد ) بالفتح .  
 قال ابن سيده في المخصص ( ١٣ / ١٢٢ ) : ( ابن السكيت حررد  
 حررداً هاج وغضب . صاحب العين : حررد يحمررد حررداً وحررد  
 حررداً ) وحكاه اللسان والناج . قال الزبيدي ( حررد عليه  
 كضرب . وحررد كسبع حررداً محرركة وحررداً ، كلاه غضب ) .  
 فدل هذا على أن الفعل قد جاء على ( حررد ) كضرب فكان مجيء  
 ( حارد ) منه على قياس . لكنه اسم فاعل على الحدوث لا صفة  
 ثابتة . هذا هو الأصل ويكون ما جاء من ( فعلا ) صفة مشبهة  
 حين يأتي على زنة من أوزانها كشيخ من شاخ وأشيب من شاب  
 وطيب من طب وعنيف من عف كما جاء في تقريري الأنباري والرفاعي  
 على حاشية الصبان ( ٣ / ١٣٤ ) .

( ٦ )

هذا وقالوا ( حذرره وحكده ، منه ) . قال الجوهري ( حذرت

الشيء انحذر حذرا ) فأورده متعديا ، وحكى قول الشاعر ( حذار  
من أرمأنا حذار ) فبدأ الفعل لازما ، وكذلك فعل الزمخشري  
في أساسه ، فيما تقول في الصفة منها . وفي معناها . وفي متعدي  
الفعل ولزومه ؛

أقول قد جاءت الصفة من ( حذِرَ ) على حذِرٍ وحاذر .  
والأصل أن يكون حذِرٌ من لازم وحاذر من متعد : وهذا يعني  
أن الحذِر هو الصفة المشبهة على الثبوت والحاذر هو اسم الفاعل  
على الحدوث . ففي اللسان ( قال أي القراء : وكان الحاذر الذي  
يحذرك الآن . وكسان الحذِر المخلوق حذِرًا لا تلقاه الا  
حذِرًا )<sup>(١)</sup> . وقال صاحب الكليات أبو البقاء ( بخلاف حاذر  
وحاذر فإن أحدهما اسم فاعل والآخر صفة مشبهة ) . وقال البيضاوي  
في تفسير قوله تعالى ( وانا لجبيح حذرون - الشعراء : ٥٦ ) :  
( وانا لجبيح حذرون . وانا لجبيح من عادتنا الحذر واستعمال  
الحزم في الأمور . . . وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان ، والكوفيون :  
حذرون . والأول - أي حذرون - للثبات . والثاني - أي حذرون  
.. للتجدد ) .

ف ( حذِرٌ ) إذا للثبوت و ( حاذر ) للحدوث . لكن سبويه  
قد جعل للحذِر شأنا آخر . ذلك أنه قد اعتداه صيغة مبالغة  
أو تكثير معدولا به عن اسم الفاعل المتعدي . وعلى ذلك تعديه الى  
مفعول واستشهد بقول الشاعر :

حذِرٌ أمورا لا تفسر وآمن

سأ ليس منجيه من الأقدار

وقد أوضح شارح أبيات الكتاب الشنتري ذلك واستظهر

( ١ : معاني القرآن ( ٢ / ٢٨٠ ) .

بشواهد وردت على من اعترض بلزوم ( حَكَدِرٍ ) وعدم تعديه لأنه صفة للثبوت . قال الجوهري ( وهذا نادر لأن النعت اذا جاء على فَعِيلٍ لا يتعدى الى مفعول ) . والجواب عن ذلك أن ( فَعِيلًا ) لا يتعدى الى مفعول اذا كان صفة مشبهة على الثبوت . أما اذا أتى به معدولا عن اسم فاعل متعدي . وهو قليل ، فلا شك أنه صيغة مبالغة . واعمال صيغة ( فَعِيلٍ ) للمبالغة قياس عند سيبويه ، ولو قل . لأنه جاء على أحل ، كذلك فعيل اذا جاء لإيقاع الفعل على جهة التكثير معدولا به عن اسم فاعل متعد كالأكيل بمعنى الآكل ، وهو غير الأكيل بمعنى المأكول . فقد جاء في قوله تعالى ( وما آكل السبع - المائدة / ٣ ) وهي قراءة الجساعة ، قراءة ابن عباس ( وأكيل السبع ) قال أبو الفتح في المحتسب ( ١ / ٢٠٧ ) : ( وكذلك أكيل السبع هنا ما قد آكل السبع بعضه ) . وليس هو ( أكيلًا ) بمعنى المؤاكل كما تقدم .

هذا عن الصفة وأما عن معناها فسن الأئمة من عرف ( الحَكَدِر ) بالمتيقظ المتحرز والحائف ، وعرف الحاذر بالتأهب كالجوهري . فقد جاء في الصحاح ( ورجل حَكَدِرٍ وحَكَدِرٍ أي متيقظ متحرز . . . . . ومعنى حذرون في الآية - خائفون ) . كذلك فعل الرمخشري ، ففي أساس البلاغة ( ومن الكناية رجل حِذِرٍ وحَذِرٍ متيقظ متحرز . . . . . وحاذر مستعد ) . وعلل هذا فقال ( لأن الفَرَعَ متيقظ متأهب ) . ولم يفرق المصباح بين معنى الصفتين لكنه فرق بين معنى الفعل لأرما ومعناه متعديا . فجعل للأول معنى التيقظ والتأهب وللثاني معنى الخوف . فما وجه الرأي في هذا كله ؟

أقول معنى الفعل في الأصل هو الاحتراز من مكروه أو مخوف . قال صاحب المفردات ( الحذر احتراز من مخيف لذلك قيل

الحذر المتيقن المتحرز ) . لكنك اذا حذرت انسانا أو شرا -  
على التعدية - وكنت متحزراً من مكروه تتوقعه منه ، فلا بدع  
ان تكون منهاها لما حذرته ، ومن ثم قيل ( الحاذر المستعد المتأهب ) .  
هذا هو الأصل ، ولو أن سياق الكلام هو الذي يحدد المعنى المراد .

فالمكروه الذي تحذره أو تحذر منه قد يكون مخيفاً لأبد من  
لقائه كالموت . فالت اذا حذرته ، فانما تحذر ما تتوقعه منه حساباً  
أو عذاباً أو شراً فتخافه وتخشاه . ومن ثم يأتي الحذر بمعنى الخائف  
ويتفق الحذر بمعنى الخوف ، فيقع في مقابلة الرجاء .

ويقال في ( الآخرة ) ما قيل في الموت . فانظر الى قوله تعالى ( يحذر  
الآخرة ويرجو رحمة ربه - الزمر / ٩ ) فالآخرة مخوفة ورحمة الله  
مرجوة . وكذلك قوله تعالى ( ونسكن نعيم في الارض ونري قرعون  
وهامان وجنودهما . منهم : ما كانوا يحذرون - القصص / ٦ ) . قال  
البيضاوي : ( ومنهم : أي من بني اسرائيل ، ما كانوا يحذرون من ذهاب  
ملكهم وهلاكهم على يد موآود منهم ) أي ما كانوا يخافونه من ضياع  
الملك والهلاك .

وانظر الى قول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة ( فاحذروا عباد  
الله الموت وقربه ، واعدوا له عدته ، فانه يأتي بأمر عظيم وخطب  
جليل ، ٥٠٠ / ٣ / ٣٢ ) فيل حذرك الموت هنا ان تنوقاه وتتحفظ منه ،  
والاحترار لا ينجي منه ، قال رجل من بني اسد ( المحاضرات ٥٢٢ ) :

لو كان ينجي من الردى حذر

أنجك منا أسابك الحذر

ليس الحذر في كلام علي ( رضي الله عنه ) على معنى الخوف  
من الموت وحذر ما بعده ؟



وأنت قد تحذر العدو وتعلم أنه لا بد من لقائه فتخافه وتجهز له وتسير ، بل تحسر عن سابقك ويدك وترهف له غرار عزمك . فتكون الخائف المستعد المتأهب . وقد يغلب خوفك أو يغلب تأهيبك : فانظر الى قوله تعالى (وانهم لنا لغائظون ، وانا لجميع حاذرون - الشعراء ٥٦) وقريء حذرون ، فقد قال ابن منظور في اللسان (حاذرون متأهبون . ومعنى حذرون خائفون ، وقيل حذرون ماهدون) . وقال الزمخشري (حاذر مستعد . واستشهد بقول الشاعر

فلا غرو الا يوم جاءت محارب

الينا بالتحذر حاذر قد تكتبا

وارد في (اي بالف مقاتل متأهب للنزال متجزم) .

هذا وقد يكون التوقي أو التحفظ الذي يعنيه الحذر تجنبا أو امتناعا . فيتحوّل الحذر اليه ، ففي التنزيل : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا - المائدة / ٩٣) قال البيضاوي ( واحذروا ما نهاه الله او مخالفتها) . وانظر الى قول علي رضي الله عنه ( واحذر كل عمل يعمل به في السرّ ويُسجى منه في العلانية : واحذر كل عمل اذا سئل عنه صاحبه انكره أو اعتمر منه - ٣ / ١٤٢ ) اليس هو على معنى التجنب والامتناع؟ اما عن الفعل لزومه وتعديه ، فالذي يتبين بسوازه مواقع الفعل في التنزيل ، وفي كلام الائمة ونصوصهم وتدبر ما تشف عنه أن (حذره) هو الشائع ، فانت تقول (حذرت الهلاك والفتنة والموت) فيكسبون المحذور هو المخوف الذي تتوقاه نفسه ، كما تقول (حذرت الاسد والعدو والماكر) فيكون المحذور هو مصدر الخوف وسببه ، واذا كان الحذر انما يوجب أن يكون المخوف ومصدر الخوف ، في الاحتراز منها . سواء فأنت تحذر المخوف وكل ما توقعت منه الخوف .

فمن تعدية الفعل بنفسه الى المخوف قوله تعالى (يجعلسون

اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت - البقرة / ١٩ )، وقوله تعالى ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة ) أو يصيبهم عذاب أليم - النور / ٦٣ ) ، وقوله تعالى : ( وثمكن لهم في الأرض ونرى فرعون وهامان وجنودهما منهم ، ما كانوا يحذرون - القصص / ٦ ) أي ما كانوا يحذرون من ذهاب ملكهم وهلاكهم على يد مولودٍ منهم ، كما ذكر البيضاوي ، وكذلك قوله تعالى ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا - المائدة / ٩٥ ) أي احذروا ما نهى عنهُ أو مخالفتها ، كما جاء في المصدر نفسه . ومن ذلك قول علي رضي الله عنه ( فاحذروا عباد الله الموت وقربه - ٣ / ٣٢ ) ، وقوله ( واحذر قلة الاعوان على طاعة الله - ٣ / ١٤٣ ) وكله على تعدي الفعل بنفسه الى المخوف ، وهو الشائع في الاستعمال .

ومن تعدي الفعل بنفسه الى مصدر الخوف دون المخوف قوله تعالى ( يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم - المنافقون / ٤ ) أي احذر المنافقين كما اشار اليه البيضاوي ، وقوله تعالى ( واعلموا ان الله يعلم ما في أنفسكم فاحذروه - البقرة / ٢٣٥ ) أي احذروا الله . وقوله تعالى ( ولا تتبع أهواءهم واحذرهم - المائدة / ٥٢ ) وقول علي رضي الله عنه ( واحذروا منازل الغفلة والجفاء - ٣ / ١٤٣ ) ، وقوله فاحذروها حذر الشفيق الناصح - ٢ / ٧٨ ) أي احذروا الدنيا ، وكله على تعدي الفعل بنفسه الى مصدر الخوف دون المخوف .

أما قولك ( احذر من الموت ) أو ( احذر من الأسد ) أو قول الشاعر حذار من أرماحنا حذار ) على تعدي الفعل بالحرف الى المحذوره ، فإنه على تقدير حذف المفعول والأصل فيه ( احذ من الموت عاقبته ) و ( احذر من الأسد الهالك ) و ( حذار من أرماحنا الموت والردى ) ، مادام الحذر هاهنا قد تجاوز الإحتراز الى توقع المكروه - فقد جاء في نهج البلاغة

(واحدروا منه - أي من الله - كنه ما حذركم من نفسه - ١/١٣٥)، قال الشارح (حذرتنا من نفسه سبحانه أن تتعرض لما يبغضه بمخائفة أو أمره ونواهيته . وكنه ذلك غاية ونهايته ، أي احذروا نهاية ما حذركم ولا تقفوا في شيء مما يبغضه .)، وانما اكتفوا بذكر المحذور منه وأغفلوا المحذور نفسه لتلازمها ودلالة الأول على الثاني واشتهارد به . ومن ثم كان المحذور في قولك (حذرت الأسد) غير المحذور في قولك (حذرت من الأسد) ، فهو في الأول (الأسد) وهو سبب المكروه ومصدر الخوف ، وهو في الثاني (بطنه وما توقعت من أذاه) أي المكروه نفسه . لكن قيام أحدهما مقام الآخر والاستغناء به عنه جعل قولك (حذرت الأسد) كقولك (حذرت من الأسد) .

وإذا كان (حذر) يتعدى بنفسه إلى المخوف ومصدر الخوف فهل لك أن تجمع بين هذين ، لتوقع الفعل عليهما معا كأن تقول (حذرت الأسد سطوته) ؟ أقول لك أن تقول هذا ، ولكن ليس على إيقاع الفعل عليهما جميعاً ، بل على إبدال (سطوته) من (الأسد) ، ففي التنزيل (واحدروهم أن يفتنوك - المائدة / ٤٩) . قال البيضاوي : (أي أن يضلوك ويصرفوك عنه ، وان يضلوك بدل من ههم بدل الاشتتان أي احذر فتنتهم ، أو مفعول له أي احذرهم مخافة أن يفتنوك) . وفي كلام أبي البقاء العكبري صاحب (أعراب القرآن) ما يؤيد ذلك (١) .

فيستنبط مما تقدم ان الشائع في استعمال (حذر) ان تعديته بنفسه إلى الذي تنقيه من المكروه او سببه ولك ان تعدي الفعل بالحرف إلى سبب المكروه فيكون المحذور تقديراً هو

(١) وعندني ان ذلك سائغ اذا دل عامل البذل في (احذرهم) على البذل (ان يفتنوك) دلالة محملة يفهم بها معناه فيصح الاستغناء عنه اذا حذف . والا فلا بد من تأويله على تقدير (احذر منهم ان يفتنوك) . وسيأتي بيان ذلك في الكلام على خاف .

المكروه بل لك ان تعديه بالحرف الى المكروه نفسه فتقول (احذر من الموت) على ان المحذور المقدر هو عاقبة الموت \* أما اذا قلت (احذروا من عاقبة الموت) فقد جعلت العاقبة سببا لمكروه آخر هو ما تتوقعه من هذه العاقبة ، حسابا او عذابا أو اي شيء تخشاه ففي نهج البلاغة (والحذر من هول معاده - ١/ ١٣٥) \*

ولكن كيف سناغ للآزم المتعدي بالحرف أن يُردَّ الى متعد بنفسه ؟ أقول هذا كثير في اللغة \* قال الرضسي في شرح الكافية (٢/ ٢٧٣) : (واعلم أنه قيل في بعض الأفعال متعد بنفسه مرة ، ومرة أنه لازم متعد بحرف الجر ، وذلك اذا تساوى الاستعمالان ، وكان كل واحد منهما غالبا ، نحو نصحتك ونصحت لك ، وشكرتك وشكرت لك \* والذي أرى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام ، والتعدي واللزوم بحسب المعنى \* وهو بلا لام متعد اجماعا ، فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم ، الا انها مطردة الزيادة في نحو نصحت وشكرت دون ردف) ...

اقول قد أكد الرمخشري تعدي (شكر) فقال في الأساس (شكرت لله تعالى نعمته واشكروا لي ، وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمة فلان) \* وقال (تشكرت له ما صنع) \* فدل هذا على ان قولهم (شكرت له) انما هو على حذف المفعول ، واللام فيه أصلية لازائدة \* وذلك كقولك (حذرت من الأسد) \* لكن اذا صح ان الأصل في (شكر) هو التعدي فكيف يسوغ هذا فيما كان من باب (فعل يفعل) للأعراض الباطنة كحذر ؟

أقول اذا كان الحذر هو الاجترار والتهيظ لاغير ف(حذر) هو الصفة منه ، وهي تعني أن يتصف الموصوف باليقظة صفة على الثبوت قال الفراء (وكان الحذر المخلوق حذرا لا تلقاه الا حذرا) والفعل

هنا لازم بلاشك . أما اذا كان الحذر هو التوقع لما يترقب من مكروه والاستعداد له فالصفة منه (حاذر) على الحدوث ، والفعل متعد بلاشك فاذا بدا لازما على هذا المعنى ، فانه على حذف المفعول كما بينا . فاللازم من (حذر) الباقي على لزومه ليس في معنى (حذر) المتعدي . ولو اتحد الاصل ، خلافا لـ (سخطه) بمعنى (غضب) لاكره ، فانه بمعنى (سخط عليه) وهو متعد لفظا والصفة منه ساخط على الثبوت . واذا اتى (الحذر) بمعنى الخائف صفة للحدوث فانه لمن اعتاد ان يعتربه الاضطراب إزاء المخيف . واذا اتى (الحاذر) بمعنى الخائف صفة للحدوث فإنه لمن يتوقع المكروه من مخيف فيأخذ له أهبة . وليس (حذر) (فريدا) في هذا الباب ، فنحو منه خشيه وخافه أيضا .

## ( V )

أما (خشبي) فقد أراد الصحاح أن ينبه على أصله فقال (خشبي الرجل يخشى خشية أي خاف فهو خشيان والمرأة خشيا) فأورده لازما وجاء بنعته صفة مشبهة على الثبوت . وحكى صاحب اللسان عن ابن سيده قوله وجمعهما - أي جمع خشيان وخشيا : خشايا أجروه مجرى الادواء . . ونحوها لان الخشية كالداء) فاكد بذلك لزومه . وجاء (خشيانة) أيضا فقال صاحب التكملة على ما جاء في التاج (امرأة خشيانة تخشى كل شيء) فجاء بالصفة على الثبوت .

وحكى الرضي عن سيوييه ما يتزع هذا المتزع حين قال لي شرح الشافية (١/٧٣) : (وقال سيوييه وأما خشيته فانا خاش والقياس خَشَّ فالاصل أيضا خشيت منه فحمل على رحمته حمل الضد على الضد ولهذا جاء اسم الفاعل منه على خاش والقياس خش لان قياس صفة اللازم من هذا الياب فَعِلَّ) .

فما دام قياس الصفة من (فَعِلَّ) أن يكون على (فَعِلَّ)

فالفعل لازم بلاشك وأصله (خشي منه فهو خسر) لكنهم قالوا  
(خشيته فهو خاش) فنقل الى التعدي واضحى كرحمته فهو راحم .  
قال سيويه (٢/٢١٩) :

(وقالوا خشيته خشية وهو خاش ، كما قالوا رحم وهو راحم)  
فاتفق الفعلان زنة وصفة ومصدرا . وعندني انهما اتفقا تعديا . ولو  
كان اصل خشي لازما . ذلك أن الأئمة قد حسلت (ساخطا وخاشيا)  
على الشذوذ حين ردتها الى اصلها وهو لازم . فقالوا ان (ساخطا)  
من سخط اللازم قد حمل على (راض) وان (خاشيا) من خشي اللازم  
قد حمل على (راحم) . على ان سخطه الذي تفرع على (سخط منه)  
بقي لازما بسعناه ، خلافا لخشيته فقد تعدى لفظا ومعنى . وشاع هذا  
في الاستعمال . فانظر الى قوله تعالى (ذلك لمن خشي العنت -  
النساء / ٢٥) و (وخشي الرحمن بالغيب - يس / ١١) و (ذلك  
لمن خشي ربه - البيئ / ٨) و (انا يخشى الله من عباده العلماء -  
فاطر / ٢٨) و (تخشى الناس والله أحق ان تخشاه - الاحزاب  
/ ٣٧) و (ويخشون ربهم - الرعد / ٢١) و (تجارة تخشون  
كسادهما - التوبة / ٢٤) . وكله على تعدي الفعل بنفسه ، فهل يعدل  
(خشيته) هذا (سخطه) بمعنى سخط منه ؟

هذا واذا قلت (خشيت منه) فلا يعني هذا بالضرورة لزوم الفعل  
فاذا خشيت من رجل أو أمر فقد تخشى منه ما يسوءك . قال الشاعر  
(المحاضرات ٤/٤٨٩) :

وإذا خشيت من الأمور مقدرًا

وفررت منه فنحوه تتوجه

وهكذا القول لو قلت (خشيت على فلان) فقد تخشى عليه

ما لا ترضاه له ، قال كعب بن زهير (المحاضرات ٤/٥٢١) :

لعرك ما خشيت على أبيّ

مصارع بين قوباء السنائيّ

ولكنني خشيت على أبيّ

جريرة رمحه في كل حيّ

فيخشي لا يكون لازماً الا اذا عنيت به اضطرابك أو فزعك .  
 أما اذا تجاوزت هذا فقصدت به اشتغالك بما تتوقعه من مكروه أو  
 محذور أو هلاك فهو متعدد كما رأيت . وما يصح التشيل به على  
 لزوم الفعل قوله تعالى (طه / ٣١-٣٢) قال البيضاوي (لمن يخشى : لمن في قلبه خشية  
 ورقة تتأثر بالانذار) . ونحو منه قوله تعالى (ان في ذلك لعبرة لمن  
 يخشى - النازعات / ٢٦) قال البيضاوي (لمن كان من شأنه أن يخشى)  
 وما يمكن ان يستشهد به على تعدي الفعل : على حذف المفعول :  
 قوله تعالى (وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فأنت تلقى سعبس  
 / ١٠٨) قال البيضاوي (وهو يخشى الله أو أذية الكفار ..) . ونحو  
 من ذلك قوله تعالى (فذكر ان نعت الذكرى ، سيدكر من يخشى  
 الاعلى / ١٠٩) قال البيضاوي (سيتعظ وينتفع بها من يخشى الله  
 تعالى ..)

## (٨)

ونحو من خشي (خاف) . فإذا قصدت به التعبير عما يعترى النفس  
 من جزع ازاء مكروه قلت (خفت) فأفصحت به عما غشيك من هذا العرض  
 وكان الفعل لازماً . أما اذا تجاوزت به ذلك الى الاهتمام بما تتوقعه  
 من مكروه وتترقبه من خطر فقد جعلت الفعل متعدياً . قال صاحب  
 المفردات (الخوف توقع مكروه من امارة مظنونة أو معلومة) ، وقال  
 الجرجاني في تعريفاته (الخوف توقع حلول مكروه أو فوات محبوب) .

وليس يشترط في مثل قولك (خفت من الأسد) أن تعند الفعل لازماً ، فقد تود أن تشير إلى ما تتوقعه منه بعد أن سادت لتصوره فيكون تأويله (خفت من الأسد الأذى أو الهلاك) فيكون الفعل متعدياً ، والمعول في ذلك على ما يشك عنه سياق الكلام .

ويتبين باستقراء أي الذكر الحكيم وكلام العرب أنك كلما اردت ذكر الامر الذي تخافه عدت الفعل الى المخوف بنفسه فقلت (أخاف عذاب الله) كما تقول (أخاف الردى والموت والجهل والشر) . وكان صاحب المصباح أراد أن يشير إلى هذا فقال (خاف يخاف خوفاً وخيفة ومخافة) فأورد الفعل لازماً ، وأردف (وخفت الأمر يتعدى بنفسه فهو مخوف) فجاء به متعدياً إلى المخوف بنفسه .

وإذا اعترضك قول القائل (أخاف الله) بتعدية خاف إلى ما يتلوه منه الخوف دون المخوف ، فإنه على تقدير تعدية الفعل إلى الامر المخوف نفسه وتأويله (أخاف عذاب الله) . ومن ثم كانت تعدية خاف إلى لفظ الجلالة تعدية لفظية لا تعدية حقيقية معنوية . كما كانت تعدية (سأل) إلى (القرية) في قوله تعالى (واسألوا القرية) ، فقد ذكر سيويه في الكتاب أنه على تقدير (واسألوا أهل القرية) بحذف المضاف ، فالمعول الحقيقي هو (أهل) لأن حدث الفعل إنما وقع عليه ، ففرق بذلك بين فعلٍ قد عمل بعناد فوقع حدثه على المعول حقا ، وفعلٍ عمل بلفظه فلم يقع حدثه على ما بدا أنه متعوله ومثل لذلك بالآية الكريمة .

فخاف المتعدى إذا إنما يتعدى بنفسه إلى الأمر المخوف مذكورا أو مقدرًا . فانظر إلى قوله تعالى في ذكر المخوف (من خاف عذاب الآخرة - هود / ١٠٣) وقوله (وان ختم شقاق بينهما - النساء / ٣٥) ، وقوله (وان ختم عيلة - التوبة / ٢٨) ، وقوله (فلا



يخاف ظناً - طه (١١٢) . وقوله (علا يخاف بخساً - العن ١٢٠) .  
وهكذا . . .

والشر الى ما جاء في نهج البلاغة (رحم الله اسرا راتب رب . وخاف  
ذنيه - ا (١٢٢) و (بما بكم من لا يخاف لكم سطوة - ا (٢٠٤) و  
(وأمنت عن طريق اذا خفت ضلالتة - ٣ (٤٤) .

عازا تعدي الفعل بنفسه الى الذي يتأني منه الخوف دون الامر  
المخوف . كانت التعدي في الاصل الى الامر المخوف نفسه تقديرًا .  
فانظر الى قرأه تعالى (كشال الشيطان اذا قال للانسان اكفرا فلما كفتو  
قال : اني بريء منك اني اخاف الله رب العالمين - العشر ١٦) . قال  
البيضاوي : (تبرأ منه مخافة ان يشركه في العذاب واهم ينفعه ذلك) .  
فالقصد هنا اذا ان الشيطان يخاف عذاب الله . وتفسيره قوله تعالى :  
(يخافون ربهم من فوقهم ويسعلون ما يؤمرون - النحل ٥٠) . قال  
ابو حيان في البحر المحيط (يخادون سنة الملائكة خاصة فيعود الضمير  
عليهم ٥٠) . وقال : (قال علقته بيخافون كان على حذاف مضاف اي  
يخادون مشابه) . ونحو من ذلك قوله تعالى (ان خفت الموالي - مريم  
١٤) . قال البيضاوي (بمعني بي عنه . وكانوا اشرا بني اسرائيل .  
فخاف ان لا يحسنوا خلافتة على امته ويبدلوا عليهم دينهم ) . فخوفه  
الموالي اذا يعني ألا يحسنوا خلافتة على امته .

وقد جاء في نهج البلاغة (يا ابا ذر . . . ان القوم خافوك سلبى  
ديارهم وختهم على دينك . فانترك في ايديهم ما خافوك عليه واهرب بسا  
ختهم عليه . . .) فالذي خافه جماعة عشان من ابي ذر هو ان يؤول بهم  
زهده ونقاؤه واعتبه اهم في وجوه كسبهم وثرانهم الى حرمانهم ما فسي  
ايديهم من الثروة والمال . والذي خافه ابو ذر من هؤلاء . وهم  
اصحاب السلطة والجاه . ان يؤدوه في دينه . فالكلام اذا على الاصل  
الذي نزعنا اليه : ذلك ان المخوف من ابي ذر زهده وسدق لهجته

ونعيه على هؤلاء خروجهم عن الدين فيما كسبوا أو اتفقوا ، والمخوف من هؤلاء ايذاؤهم اياه في دينه • وقد ذكر صاحب المغني فيما اتفق فيه حذف المضاف قوله تعالى ( لمن كان يرجو الله ، أي رحمته ) و ( يخافون ربهم ) أي عذابه • قال ابن هشام ( ٢ / ١٥٨ ) : ( بدليل : ويرجون رحمته ويخافون عذابه ) أي بدليل قوله تعالى في سورة (الاسراء / ٥٧) : (يرجون رحمته ويخافون عذابه) •

وإذا اتفق لك ما اجتمع فيه ذكر المخوف والمتسبب في الخوف، باشر الفعل المخوف وتوسل بالحرف الى المتسبب • فانظر الى قوله تعالى ( انا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريراً - الدهر / ١٠ ) فقد جاء تعدي الفعل فيه الى المكروه المخوف بنفسه والى المتسبب بالحرف • وقال البيضاوي (يوما:عذاب يوم ) ، وكذا قوله تعالى (فن خاف من موسى جنتا أو اثنا - البقرة / ١٨٢ ) قال البيضاوي (•• جنتا ، ميلا بالخطأ في الوصية ) ، وقوله تعالى ( واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ، ان الله لا يحب الخائنين - الانفال / ٥٨ ) وكذلك قوله ( فما آمن لموسى الا ذرية من قومه ، على خوف من فرعون وملائمهم أن يفتنهم - يونس / ٨٣ ) فقد جعله الأئمة على تقدير ( على خوف فتنة من فرعون ) أو ( على خوف فتنة فرعون ) ، كما قاله أبو البقاء العكبري •

وإذا كان الاصل أن تقول (خفت المكروه) فهل لك أن تقول (خفت من المكروه) ؟ أقول لك ذلك اذا كان المكروه سببا لمكروه آخر تخافه • فاصل الكلام مثلا (خفت النار) ولكنك تقول (خفت من النار) اذا قصدت أنك خفت أن تصلاها ، فانت تخاف منها الاحتراق والصلاء • فانظر الى قول علي بن الموفق ، على ما حكاه الراغب في المحاضرات (٤١٣) : (اللهم ان كنت تعلم أنني اعبدك خوفا من نارك فاحرقني) فانه على معنى (اللهم ان كنت أعبدك خوف أن احرق بنارك فاحرقني) •

وانظر الى ما حكاه أيضا (٤١١) : (وقال أبو سليمان الداراني : ما عمل داوود عملا خيرا من خطيئة \* مازال خائفا منها حتى لحق بربه) افلاتراه على معنى أن داوود كان يخاف من الخطيئة عاقبة اقرارها ؟ هذا وقد قال صاحب الكلبيات أبو البقاء (خاف يلزم ويتعدى الى واحد واثنين ، وبتوسط على : نحو خفت عليه ) فهل يتعدى الفعل حقا الى اثنين ؟

اقول قد اتفق ذلك وتكرر في كلام الأئمة \* ففي اعراب القرآن للعكبري حول اعراب قوله تعالى (فأنتم فيه سواء ، تخافونهم كخيفتكم أنفسكم - الروم/٢٨) : (وأما تخافونهم ففي موضع الحال من ضمير الفاعل في سواء أي فتساووا خائفا بعضكم بعضا مشاركته له في المال، أي اذا لم تشارككم عبيدكم في المال فكيف تشركون في عبادة الله من هو مصنوع الله ) \* فأنت ترى أنه قد عدى اسم الفاعل (خائفا) الى مفعولين، فالاول هو (بعضا) والثاني (مشاركته) \* ولا يخفى أن الاصل في المفعول الاول ، كما مر بنا في أمثاله، هو الجر على تقدير (خائفا بعضكم من بعض مشاركته) \* ويسكن أن يحمل ذلك على قول من قال بقياس حذف الجر في مثال (أمرتك الخير) مما ينصب بالحذف مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، كما جاء في الاشباه والنظائر (٤ / ٢٢٥) \* وقد اشترط ابن سيده في مخصصه لهذه المسألة ألا يكون المفعول الاول فاعلا في معناه للمفعول الثاني كقولك كسوت الرجل اللباس \* فأنت تقول في مقابل ذلك (اكتسى الرجل اللباس) خلافا لباب امرتك الخير \* وجاء ابن سيده بأمثلة محمولة على هذا الباب - باب أمرتك الخير - منها سرت زيدا مالا ، وسلبت شيئا ، واكلته الطعام \* ووزتته الشيء \* \* وليس مثال (سرت الرجل مالا) ككسوت الرجل لباسا ، لان الرجل في الاول مفعول في معناه ، وهو في الثاني فاعل لانه مكتس \* وقد فصلنا الكلام في ذلك في مقالنا حول حذف الجار في مجلة التراث العربي

أندلسية ، شهر ايار ١٩٨٠ \* (١)

ولكن ما القول في الصفة من (خاف) \* أقول مادام قد صح (خاف) لا زما فقياس الصفة منه على (خَوَّفَ) ووزان (فَعَّلٍ) . وتبت متعديا فالوصف منه على (خائف) ووزان (فَاعِلٍ) \* على أنه قد اشتهر (خائف) وهو في الاصل اسم فاعل على الحدوث فأزول حينما نزلت الصفة المشبهة على الثبوت \* فانظر الى قول الازهري في تهذيبه (والنعت خائف وهو الفزع) فقد جعل الخائف كالفزع صفة ثابتة وقال الجوهري (خاف يخاف خوفا \* \* فهو خائف) فقد جاء بالصفة على خائف ثم قال (وربما قالوا رجل خاف أي شديد الخوف ، جاؤوا به على فَعَّلٍ مثل فرق وفزع) \*

وعندي أن الاصل اذا قلت (خائف) ان يكون اسم فاعل من (خافه) على الحدوث ، وعليه الاستعمال \* أما اذا قلت (خاف) وأصله خَوَّفَ على فَعَّلٍ قلبت فيه الواو المتحركة بعد فتح ألفا فقالوا خاف . فقد عنت أنه صفة لمن انصف بالخوف فلزمه واحسب دأبه وديدنه \* وهو ما تدل عليه الصفة المشبهة \* وقد عبر الجوهري عن هذا فقال (رجل خاف أي شديد الخوف) ، واذا دأب الرجل على الخوف فهو شديد الخوف \* وقد قالوا رجل مات أي شديد الصوت ، وأحلبه صَوَّرَ ثم أَعْلَى . ورجل مال أي كثير المال ، ونال كثير النال أي العطاء وأصلهما قبل الإغلام مَوَّلٌ ومَوَّلٌ .

(١) ولكن لا يصح ان يكون (مشاركته) في مثل قوله (خائفا) بعضهم بعضا مشاركته ، بدل اشتمال مما قبله لا أقول بسوغ ذلك اذا دل عامل البديل عليه دلالة مجملته يفهم بها معناه فبعض الاستدلال عنه اذا حذف ، والا فلا بد من حمله على تقدير (خائفا) بعضكم من بعض مشاركته : كما فعلنا . قال الرضي (٢ / ٣٣٩) : من حيث كونه دالا عليه اصلا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقسة الى ذكر الثاني منتظرة لسه ، فيجىء الثاني ملحقا لسا احمل في الاول مبنيا له .

ويشد قولك رجل حول اذا كان كثير الحيلة ورتوع كرتع ومعنى  
ووزنا ، من غير اعلال كما قاله الرضي .

(٩)

ومنا جاء على ( فَعَلِ ) وكثر الخلاف فيه (هَوِي) ايأتي الوصف  
منه على (هَوِيَ) كفَعَلِ ويجمع سالما فيقال (هَوُونَ) ام ياتني على  
(هَوِي) كناغل فيصح تكسيره على (هَوَاذ) ؟

المشهور في (هوي) انه متعد ، كما هو شائع معروف ، ، نفسي  
المستباح (فالهوى مقصور مصدر هويته من باب تعب اذا أحبته وغلقت  
به ، تم أطلق على ميل النفس والجرائها نحو الشيء ، ، فهل هذا  
هو الأصل فيه ، أو أن له عرقا في لزوم ، يتصل به ويشئى اليه ؟

اقول اذا كنت ذا هوى فأخبرت به فقلت (هويت) وأنت تريد  
ان تصحح عما حل بك من كلف يأخذ بجامع القلب ، وتبين عما خارك  
من جووى يستوقد الضلوع ويأسر القواد ، فالفعل لازم تكسره ، به عما  
غشيك من عرض باطن واستبد بك من داء كامن .

قال المبرد في الكامل (١٥٨١) : (وتقول هَوِي يهوى كما تقول  
فَرِق ، وهو هَوِيَ كما تقول فَرِق) . فأورده مورد اللزم . ولانسى  
أنهم جروا على أن يتعرفوا لزوم الفعل بسجيء صفته على (فَعَلِ) وأن  
يستشهدوا على تعديه او معاملته كذلك باتفاق وصفه على (فاعل) .  
وقد شرح ابن القوطية بلزوم (هَوِي) وتعديه فقال : (هَوِيَ الشيء أحبه  
هوى في دين أو مذهب أو عشق : استعبده ذلك) . فهوى في دين  
أو مذهب أو عشق واح به واقتن فأسرد واستبد به .

وإذا كنت ذا هوى فقلت (هويته) على التعدي فقد قصدت  
أن تتجاوز الكسرة عما حل بك من وكلة بصيرة الي الاعراب عسى

الذي كان محل هواك وموضع صبايتك وسبب هيامك خاصة ،وتقول في الصفة منه فانا (هاوي) اسم فاعل على الحدوث . هذا هو القياس . على أن الأئمة لم يذكروا صفة من (هوي) ولو تعدى غير (هوي) ففي القاموس (هويه كرضيه هوي فهو هوي كعم) وقد حكاه صاحب التاج وجاء في اللسان (هويه هوي فهو هو) . وبذلك أثبتوا الفعل متعديا واتوا بصفته على معنى اللزوم . والقياس الظاهر ان يقولوا (هويه فهو هاو) فهل جاؤوا بالصفة على اللزوم ايثارا للاصل واستساكا بالوضع دون مراعاة ما يوجبه الاستعمال وتقضي حراسة المعنى والتأني له . كما فعلوا ذلك في مواضع اخرى ؟

فقد ذهب الأئمة في هذا الباب الى ان سخطه كسخط منه والصفة منه ساخط ، واعتدوا (ساخطا) على غير بابه . ذلك أن سخطه مدخل في باب التعدي وليس منه ، لانه على معنى اللزوم . وكذلك فعلوا في خشية وخشي منه فجعلوا الصفة من الفعل (خاشيا) واعتدوه على غير بابه . وشايح الرضي الأئمة الاوائل في هذا كما ذكرناه .

أقول أما أن سخطه كسخط منه اذا كان معناه غضب فهو اجماع وكذلك فرق بسعنى فرق منه وفرعه بسعنى فرع منه . لذلك كان (ساخط) على غير بابه ، لان سخطه لازم بعناه . وأما أن خشيه كخشي منه وان خاشيا على غير بابه ففيه نظر . ذلك ان خشيه متعدد معنى ولفظا كما بيناه . وقد شاع استعماله كذلك . بل قد يكون (خشي منه) على التعدي وحذف المفعول كخشي عليه كما كان خاف منه وخاف عليه فقولك في صفته (خاشي) هو مقتضى القياس في أمثاله وموجب الاستعمال . أما (خشيم) فقد أنكره جماعة وأثبتته آخرون كالزمخشري وهو صفة على الثبوت من الفعل اللازم . وفرق ابن قتيبة بين (فرق منه وفرغ منه) وبين (خشيه وخافه) فقال في ادب الكاتب (وتقول فرغت منك وفرقت منك ولا يقال فرقتك ولا فرعتك) فاكد لزومهما شكلا

ومعنى ، واردف (ويقال خشيتك وهبتك وخفتك) فاكد تعديها ولم يتأوله فيجعله بمعنى اللازم . وكيف يكون تعديها لفظا وقد شاع استعمالها على التعدي . فاذا حذف منعولها قدره كما فصلناه في (خاف) ، وكذلك خشي . قال تعالى (وأما من جاءك يسعى وهو يخشى، فأنت عنه تلهي - عبس / ٨-١٠) قال البيضاوي (وهو يخشى الله أو أذية الكفار) . ولا يصح أن يكون نقرق أو وَّجَل ، وقد انزلوا - خشي - منزلتها ، مثل هذا الموضع ألبتة . قال ابن القوطية (خشي الله خشية اتقاء ، والشيء خافه . وخشيت الرجل خشيا : صرت أخشى منه) فلم يورده الا متعديا . فذهب الاوائل الى ان (خاشيا) قد جاء على غير بابه ، انما هو استمساك بالوضع ، وايشار للاصل على الاستعمال كما رايت . وهم قد جروا على ذلك في (خشي) واحجموا عنه في (خاف) فلم يحملوا - خائفا - على غير بابه .

وقد اتى سيويه : (أَجِمَّ) فجعل الصفة منه على (أَجِمَّ) كفَعَلَ فقال (٢/٢١٩) : (أَجِمَّ يَأْجِمُّ أَجْمًا فهو أَجِمٌّ) . واتى الجوهري به متعديا فقال (اجمت الطعام بالكسر اذا كرهته من المداومة عليه . . فانا آجم على فاعل) .

وقال سيويه (وجاءوا بضد الزهد وذلك هوي يهوى فهو هو) وهوي لازم ومتعد ، فالقياس اذا ان ياتي منه هو وهاو ، كما جاء من أجمَ أجمٌ وآجم ، ولكل من الصفتين منحاهما . اما نصهم على (الهوي) وإغفالهم (الهاوي) فاذا كان قد جرى استمساكا بالاصل واثيرا له ، وتاكيدا لدأبهم على تصيير الفرع الى الاصل ، فهل ارادوا به الاستغناء بما نصوا عما أغفلوا ؟ اقول هذا ظاهر الامر . قال الاستاذ محمد محمود البزم : رحمه الله ، في مجلة اللغة العربية (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق) لعام ١٩٤٤ م (فالهاوي صحيح

قياساً مستعـ سباعاً ؛ والمسوع هو الجع هورن ) ؛ لكن الأصل  
 الا يتنع (الهاوي) ؛ وهو صحيح قياساً ؛ الا اذا ثبت حرص العرب  
 على الاستغناء عنه ؛ (هو) ؛ ولا يستقيم هذا ما لم يتواردا في الاستعمال  
 على المحل الواحد والثابت انهم انما ارادوا (الهوي) لارادة معناه ذلك  
 انهم اتوا به صفة مشبهة على الثبوت ؛ فاذا قلت (هاو) على القياس  
 فانك لا تعني ان تحله محله وانما تبغي دلالة على حد صيغته وتعدي فعله ؛  
 فهما اذا لا يتعاقبان على موضع ؛ قال ابن جنبي في الخصائص (٤٠٢ : ١)  
 (واعلم ان استعمال ما رفضته العرب لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم  
 العربية مجرى اجتماع الضدين على المحل الواحد في حكم النظر ؛ ذلك  
 انهما اذا كانا يعقبان في اللغة على الاستعمال ؛ جريا مجرى الضدين  
 اللذين يتنازعان المحل الواحد ؛ فكما لا يجوز اجتماعهما عليه فكذلك  
 لا ينبغي ان يستعمل هذان وان يكتفى بأحدهما عن صاحبه ) ؛ ورب  
 فائق يقول : ليس في نصهم (هويه فهو هور) دليل على أنهم احدثوا (الهوي)  
 محل (الهاوي) ؟ اقول لا يصح في طرائق العربية ان يقع (هور) الصفة  
 المشبهة موقع (هاو) اسم الفاعل فيستعاض به عنه ؛ ذلك ان الأئمة  
 قد نهوا بالاستقراء على قيام اسم الفاعل مقام الصفة المشبهة كما لم ين  
 سلم وظاهر من ظهور ما خط من مخط وتاعس من تعس ؛ ولم يعكسوا فيحلوا  
 الصفة المشبهة محل اسم الفاعل بل أقروا ان الصفة المشبهة اذا جاءت من  
 متعد وجب ان تسرد الى لازم تؤسس عليه ؛ بل ذهبوا الى ان الصفة  
 المشبهة اذا اريد بها ما يسراد باسم الفاعل من الحدود حوت السى  
 (فاعل) ؛ كما فعلناه ؛

ومن ثم كان نصهم على (هور) لا يمنع من قولك (هاور) على  
 القياس ؛ لان لكل متجاه ودلالته فلا يتعاقبان على موضع ؛ وليس  
 يصح في العربية ان يغني (هور) معنى (هاو) البتة ؛ لذلك اشكال قولهم



( هويه هوى فهو هو ) وقد اورد الزمخشري في الاساس أو عزي اليه  
كما جاء به صاحب القاموس وحكاية التاج . اذ كيف يسوغ ان يحل  
( هوى ) محل ( هاء ) فيسند مسنده . ويحار ان يعني مغناه !

هذا ونص سيويه ( هوي يهوى هوى فهو هو - ١٦٢/٢ )  
لا ( هويه ) . وقد ذكر ذلك في موضع آخر ( ٢١٩/٢ ) . وكذا نص  
الكامل . قال المبرد: ( وتقول هوي يهوى كما تقول فرق يفرق وهو هوى  
كما تقول فررق ) فاكد انه يريد بالفعل لازمه لامتعديه . وقد أثبت  
الصفحة على هذا . واورد الأزهرى في هذا حكاية الليث فقال ( قال  
الليث الهوى مقصور هوى الضمير . تقول هوي يهوى هوى فهو  
هوى ذو هوى مخامر . وامرأة هوية لا تزال تهوى ) فجعل النعت صفة  
مشبهة . وهو لا ياتي الا من لازم . وحكى اللسان رواية الليث هذه .

هذا وقد جاء الزمخشري بقول يزيد بن الحكم الثقفي

اراك اذا ام امر اهورته

ولست لما اهوى من الامر بالهوى

والتقدير فيه (ولست بالهوى للذي اهواه) . وتاويله كما يبدو  
ان اللام ليست فيه للتقوية لان لام التقوية انما تدخل على ما هو مفعول  
اسلا . وليس للهوى مفعول ما دام صفة مشبهة فاللام اذا للاختصاص  
قال صاحب المعنى في قوله تعالى ( ان هذا عدو لك ولزوجك - طه / ١١٧ )  
وقول الشاعر :

اذا ما صنعت الزاد فالتسبي له

أكيلا فاني لست آكله وحدي ( ١٧٧/١ )

( وفيه نظر لان عدوا واكبلا وان كانا بمعنى معساد ومؤاكل

لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت • وليسا مجارين للفعل والتحرك والسكون • ولا محمولان عما هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة ، وانما اللام في البيت للتعليل ، وهي متعلقة بالتسبي ، وفي الآية متعلقة بـ مستقر محذوف صفة لعدو ، وهي للاختصاص ) • وقال المرزوقي في شرح الحناسة ( ١٦٦٩ : (فاراد فالتسبي من أجله) •

ومن عرض لهذا الدكتور مصطفى جواد : رحمه الله ، كما جاء في كتاب ( أغلاق اللغويين القدماء ) اذ قال : ( فلماذا لم يقولوا في الهوى - هاءو - وظاهره التعدّي ) ثم أجاب ( ان هذه الأفعال لازمة في الأصل حتماً . وكثرة الاستعمال الموجبة لنزع الخافض تعدت ) ! واردف ( انا لا أمنع من هاءو لسببين : الأول نقص جناعة من العلماء على اطراد بناء فاعل من كل فعل ثلاثي مجرد . والثاني قول الرمخشري في مفصله : ان قصدت الحدث قلت حاسن الآن أو غسداً ) •

أقول ما دام القياس يقضي بسجيء ( هاءو ) من ( هويه ) فما حاجة الأستاذ الى حمل ( هاءو ) على مذهب من قال باطراد مجيء فاعل من كل فعل ثلاثي ، وليس هو مذهب الجمهور ، بل ما حاجته الى الاعتذار بجواز تحويل الصفة المشبهة الى فاعل ، وقد خصوا هذا بما ينسب على لازم غير متعدد بنفسه • ففي التنزيل ( انهم كانوا قوماً عسّين - الأعراف / ٢٣ ) ، قال أبو حيان في البحر المحيط ( وعسّين من عسّي القلب ، أي غير مستبصرين ، ويدل على ثبوت هذا الوصف كونه جاء على وزن فَعِيل • ولو قصد الحدث لجاء على فاعل كما جاء ضائق في ضيق وثاقل في ثقل ، اذا قصد بهسا

حدوث الضيق والتقل - ٤ / ٣٢٣ ) • وفي هوي متعده هو هويته  
والصفة منه هاو على الحدوث أصلاً • قال المتنبّي :

وما كسل هاوٍ للجليل بفاعل ولا كسل فعّال له بمنهم

والبيت المذكور بي ( الوسامة ) وقد اعنده القاضي ابي جاسي  
من مختار شعر ابي الطيب • ولم يعبه به عائب او ينكره منكر •

هذا وقد يدل ( الهاوي ) مع ذلك على الاستمرار المتجدد •  
ذلك اذا نصب مفعوله أو اضيف اليه فيشبه الصفة المنسوبة : كما  
أثبتناه في صدر المقال • تقول ( زيدٌ مكرمٌ صيفه ) أو ( مكرمٌ  
صيفه ) أو ( مكرمٌ الضيفان ) على ما أورده اليازجي في نوار  
القرى (١) • وقد جاء في الحديث ( أربعة لا ينظر الله تعالى اليهم  
يوم القيامة : عاق ومنان ومدمن خمر ومكذب بالقدر ) أفليس  
( مدمن خمر ) على الاستمرار المتجدد ؟ ومدمن اسم فاعل اضيف  
الى مفعوله : فهو هنا على معنى الصفة المشبهة • وقد اشار العلماء  
ان الثبوت فيما سيغ من الصفات المشبهة للأعراض على ( فاعل )  
انما هو الاستمرار المتجدد • أقول وهكذا جاز قولك ( هؤلاء هواء  
الكتب أو الطوايع ) بهذا المعنى • اما قولك ( هوى وهوون ) فهو على  
الثبوت أصلاً • ومن هنا كان ابلغ في تصوير الولوع والكلف  
والتعبير عن العلق والشغف •

هذا وقد جاء في اللسان ( الهوى العشق والهوى المهوي ) وأشار  
ابن سيده الى ( الهوي ) وهو فعيل بمعنى المفعول فقال : الهوي

( ١ ) أقول الاصل في ( زيد مكرم ضيفه ) ان يكون للحال أو  
الاستقبال • وفي ( زيد مكرم ضيفه ) ان يكون للماضي كما جاء في  
الصاحبي • قال ابن فارس : ( وهن حواج بيت الله ، اذا كن قد  
حججن وحواج بيت الله اذا اردن الحج ١٦٢ ) •

هو المهوي . وما كان على فعيل بمعنى غمور ففده صيغ من متعد  
كقولك هويت الأدب فالأدب هوي أي مهوي بمعنى محبوب . وما  
دام ثمة مهوي فثمة هاور بلا شك .

( ١٠ )

بقي أن نقول كلمة في ( عشيق ) وصفته . ففي الأبيات عشق  
كتب ومصدره العشق كالتعَب . أما العِشْق بكسر فسكون  
فهو الاسم كما جاء في المصباح . وقيل إن ( العِشْق ) هو المصدر  
كالعلم من علم . وجمع ابن القوطية بينهما فقال ( عشق الشيء  
عشقا وعشقا هويه ) وعليه ابن فارس صاحب المقاييس . وعندني  
أن العِشْق بالتجريك هو مصدر اللازم ، كما قامه الرازي في مختار  
صاحبه وذكره السيوطي في هجته ( ٦٧ / ٢ ) وعليه ابن مالك .  
فيكون العِشْق بكسر فسكون مصدرا للتعدي .

أما أصل معناه فالراجع قول أبي نزار ( العِشْق والعِشْق  
بالسين والسين لزوم الشيء لا يفارقه لذلك قيل للكليف عاشق للزوم  
هواه ) حكاه الأزهري في تهذيبه وأكده الزمخشري واستصوبه صاحب  
التاج . وأما غير الراجع فقول ابن الأعرابي ( وسي العاشق عاشقا  
لأنه يذبل من شدة الهوى كما تذبل العشيقة اذا قطعت ) حكاه الأزهري  
في تهذيبه أيضا . وأشار ابن دريد السى ضعفه ، وعليه صاحب  
المقاييس . والعِشْق شجرة تخضر ثم ترق وتصفّر كما في اللسان .  
وما دام العِشْق كالعِشْق لزوم الشيء للشيء لا يفارقه  
فما هو العِشْق ؟ قال صاحب المقاييس ( . . قال الخليل : العِشْق  
لصوق الشيء بالشيء ، يقال عِشِق به عِشْقاً ) . وحكى ابن فارس  
عن الخليل أن عِشِك نظير عِشِق أيضا . فاستبان بذلك أن عِشِق

لازم أصلاً كما كان هوي ، والعشيق في الوضع لصوق الشيء بالشيء حقيقة وحسباً ، ثم جروا على تعديته فعبروا به عن لصوق القلب بالقلب كلفاً وشغفا بطريق المجاز ، وتجاوزوا به الإغصاح عن مجرد اللصوق الى الاهتسام بالذي كان موضع غلوقه وولوعه . ويقوي هذا قولهم ( عشيق ) بمعنى ( عاشق ) كلفصيق بمعنى لاصق وكذلك كليف ، وكلها صفات مشبهة بنيت على لازم . قال أبو تراب ( ولذلك قيل للكليف عاشق للزوم هواه ) . وفي المزهري ( ٢ / ٩٦ ) : ( وعشيق عاشق ، وربما قالوا للعشوق أيضاً عشيق ) ، وفي التاج ( والعشيق كأمير يكون بمعنى الفاعل ويكون بمعنى المفعول ) . فإذا كان عشيق بمعنى عاشق صفة ثابتة من لازم ، فعشيق بمعنى معشوق صفة حادثة من متعد .

على أنه قد جاء من المتعدّي وصف آخر على الثبوت سماعاً ، ليس هو اسم فاعل ولا صفة مشبهة ، قالوا انه صفة على النسب . ذلك قواك ( رجل عاشق وامرأة عاشق ) أي ذو عشق وذات عشق .

فالأصل في ( النسب ) ان تضيف الى المنسوب ياء مشددة ، لكن ألفاظاً أتت على زنة اسم الفاعل فأدت مؤدى المنسوب فتبيل إنها على النسب ، وجاء منها سيويه في باب ما يحذف فيه ياء الإضافة ب ( اللابن ) لذي اللبن و ( التامر ) لذي التمر . وأتوا على هذا بدارع وتارس لذي الدرع وذي الترس ، وليس لهما فعل . فإذا اتفق من فعل ( اسم فاعل ) فأنت مقترناً بالتاء ، فإنه اسم فاعل حقا دال على الحدث ، كقولك ( امرأة عاشقة لزوجها مرضعة لطفلها ) . ويقال انه جارٍ على الفعل أي مشابه له في الدلالة على الحدث والزمن ، هذا هو الأصل ، وإذا اتفق من الفعل نفسه ( فاعل )

فاستوى فيه التذكير والتأنيث فليس هو اسم فاعل ، وإنما هو على النسب تقول ( امرأة عاشق أزوجها مرضع لطفلها ) وليس هو جارياً على فعله لأنه دال على الثبوت غير متعلق بزمن . وليس هو صفة مشبهة أيضاً فهذه أوزانها والأصل فيه ان تؤنث كاسم الفاعل ، والمنسوب صفة على ( فاعل ) وهو لا يؤنث .

قال الرضي في شرح الكافية ( والأقرب . . ان يقال ان الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء . ثم حمل اسم الفاعل والمفعول عليه لمشابتها له لفظاً . . فألحق التاء للتأنيث كما يلحق الفعل . ومن ثم جاء على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث ومرة الإطلاق ، وقصدوا الفرق بين المعنيين فأثبتوا تاء التأنيث ما قصدوا به الحدوث الذي هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشاботه له معنى ، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق ، ليكون فرقاً بين المعنيين ) . وقد أحل الرضي وصف ( الإطلاق ) محل ( الثبوت ) أو الاستمرار دلالة على عدم تعلق الصفة بزمن . فالعلماء على أن الثبوت هو استمرار الحدث في جميع الأزمنة وهو عند الرضي اتصاف الموصوف بالصفة إطلاقاً ، وليس هو أولى بزمن دون آخر حتى تدل عليه قرينة فتقول كان هذا حسناً فقبیح ، أو سيصير حسناً . .

وخالصة القول في ( عشيق ) أنه لازم في الأصل ، والصفة منه ( عشيق ) بمعنى ( الفاعل ) وهو على الثبوت . أما المتعدي فتأتي منه الصفة على ( عاشق ) اسم فاعل على الحدوث ويؤنث بالتاء ، وعلى ( عاشق ) منسوباً ، على الثبوت فيستوي فيه التذكير والتأنيث . هذا وهناك ( عشيق ) من المتعدي بمعنى المفعول والأصل في تأنيثه حذف التاء اذا ذكر الموصوف ، و ( عشيق ) من اللازم

بمعنى الفاعل والأصل تأنيثه . وقل هذا لندرة اللازم واشتهر الأول لشيوع المتعدي كما اشتهر العاشق اسم فاعل ومنسوبا .

فقد صح بما تقدم أن عيار الصفة أن تعرض على الفعل اذ لا ينبغي الباحث أن يعتمد في تعرفها على قول يحتج به ، بل لا بد له ان يلتبس ، فيما يتفق له من نصوص ، حال الفعل فيتين مسراه في الوضع والاستعمال ، ويوضح الصلة بين الفعل من حيث لزومه وتعديه ، والصفة من حيث مبناها ومعناها ، مستعينا في البحث بما استقر فسي هذا الباب من ضوابط وقواعد ، فيقطع في الأمر برأي لا يعوزه تدبر ، ويقين لاخفاء به ولا ارتياب .

صلاح الدين الزعبلوي